الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية
الدورة البرلمانية الثانية 2020-2021

تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

حول مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على البروتوكول الإضافي للاتفاق الأوروبي المتوسّطي المؤسّس للشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى مراعاة لانضمام جمهورية كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي

عدد 2020/127

رئيسة اللجنة : السيدة سماح دمق

نائبة الرئيس : السيدة نسرين العماري

مقرّر اللجنة: السيد زياد الهاشمي

المقررة المساعدة: السيدة أميرة شرف الدين

المقرّرة المساعدة: السيدة لطيفة الحباشي

ماي 2020

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه،

السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تتشرف لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بأن تعرض عليكم تقريرها حول مشروع القانون الأساسي عدد 2020/127 المتعلق بالموافقة على البروتوكول الإضافي للاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس للشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى، مراعاة لانضمام جمهورية كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي.

I. **التقديم :**

وقّعت حكومة الجمهورية التونسية مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بتاريخ 27 جويلية 2020 ببروكسال بروتوكولا إضافيا للاتفاق الأوروبي المتوسّطي المؤسّس للشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى وذلك مراعاة لانضمام جمهورية كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وقد تمّ توقيع اتفاق الشراكة المذكور أعلاه بين الطرفين في 17 جويلية 1995، ويندرج إبرام هذا البروتوكول في إطار تطبيق المادة 23 فقرة 2 من هذا الاتفاق ويهدف بالأساس إلى مراعاة المصالح المشتركة المتعلّقة بسياسة التبادل التجاري للجانبين وذلك على إثر انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي في غرة جويلية 2013.

ويأتي هذا البروتوكول تطبيقا للمادّة 6 (فقرة 2) من الوثيقة الملحقة بمعاهدة انضمام جمهورية كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي والتي تستوجب لانضمام أطراف متعاقدة جديدة إلى الاتفاق الأوروبي المتوسّطي أن يتمّ ابرام بروتوكول ملحق بهذا الاتفاق. ليعدّ بذلك إجراء شكليا يتبع انضمام كل دولة جديدة للاتحاد الأوروبي، ويتمّ بالتالي بمقتضاه موافقة الدول المنظمة حديثا على تطبيق محتوى الاتفاق الأورومتوسّطي المؤسّس للشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى.

ولا يعتبر هذا البروتوكول الأوّل من نوعه ذلك أن تونس سبق وأن صادقت يوم 14 جويلية 2020 على بروتوكول إضافي مماثل خاص بالاتفاق الأوروالمتوسطي المؤسس للشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة، والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى، مراعاة لانضمام جمهورية بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي وذلك بمقتضى القانون الأساسي عدد 32 لسنة 2020 والأمر الرئاسي عدد 70 لسنة 2020 المؤرّخ في 14 جويلية 2020.

وينصّ هذا البروتوكول الإضافي على أن كرواتيا تصبح بمقتضاه طرفا متعاقدا مع الاتفاق الأوروبي المتوسّطي للشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي، لتصادق بذلك شأنها شأن سائر الدول الأعضاء بالاتحاد على نصوص الاتفاقية والتصريحات المشتركة والتصريحات أحادية الجانب والرسائل المتبادلة.

ويتضمّن هذا البروتوكول 3 أجزاء و8 فصول تتعلق على التوالي بمجمل التنقيحات التي أدخلت على نص الاتفاق الأوروبي–المتوسطي وجميع ملاحقه وبروتوكولاته وأحكام انتقالية وأحكام عامة وختامية.

II. أشغال اللجنة:

تعهّدت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بمشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على البروتوكول الإضافي للاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس للشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى، مراعاة لانضمام جمهورية كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولمزيد التعمق في بنود هذا البروتوكول عقدت اللجنة جلسة استماع إلى السيد كاتب الدولة لدى الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج بتاريخ 28 جانفي 2021

وفي تدخّله عبّر السيد كاتب الدولة لدى وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج عن شكره وترحيبه بالتواصل الحاصل بين الوزارة ولجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بالبرلمان حول كل ما من شأنه أن يفيد تطوير العلاقات الخارجية للبلاد، من ذلك المصادقة على الاتفاقيات الدولية التي تعزز تموقع تونس إقليميا ودوليا في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية والرقمية وخاصة البيئية. والتي تفيد وفاء تونس بالتزاماتها الدولية.

وأوضح أن البروتوكول المعروض على أنظار اللجنة يندرج في إطار تطبيق مقتضيات المادة 23 (فقرة 2) من اتفاقية الشراكة بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي بهدف مراعاة المصالح المشتركة المتعلقة بسياسة التبادل التجاري للجانبين وذلك على إثر انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي في غرة جويلية 2013.

كما أكد على إرادة تونس في تدعيم هذه الشراكة وتطويرها وهو ما يعكس العلاقات الوطيدة مع الاتحاد الأوروبي باعتباره شريكا استراتيجيا لها. وذكّر بأنه تمّ الترفيع في الاعتمادات المرصودة لتونس، وبانضمامها للبرامج الإطارية الأوروبية، فضلا عن إسنادها خطة الشريك المميز إبان الثورة، مشيرا في الآن نفسه إلى عمل الوزارة على تقييم هذه الشراكة والوقوف على أهم العراقيل التي حالت دون تطورها، مع الحرص على التفكير في إطلاق حوار يختلف على الإطار التقليدي ويأخذ بعين الاعتبار

منجزات البلاد التونسية خلال مسارها الانتقالي وما تحقق من تحولات عميقة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة على مستوى الحقوق والحريات.

كما أبرز حرص وزارة الشؤون الخارجية بمعية كل الأطراف المتداخلة على تحسين مردودية الشراكة القائمة مع الاتحاد الأوروبي على المسار التنموي للبلاد باعتماد مقاربة جديدة ورسم مشاريع هيكلية لاسيما بالمناطق الداخلية، في إطار برامج التعاون اللامركزي مع الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى التركيز خاصة صلب أجندات الشراكة على قطاعات الصحة والرقمنة والبيئة فضلا عن ترسانة القوانين والأطر المشجعة على الابتكار وبعث المشاريع البيئية، إضافة إلى الموقع الذي تحتله تونس على مستوى القارة الافريقية في مجال الرقمنة وتكنولوجيات الاتصال.

إلى جانب ذلك أكد السيد كاتب الدولة لدى الخارجية على حرص الوزارة على التنسيق المتواصل مع البرلمان قصد تكثيف سبل التعاون للاستفادة من مختلف البرامج مع نظرائهم بالبرلمانات الأوروبية وغيرها داعيا اللجنة إلى المصادقة على مشروع القانون المذكور وذلك لإتمام الإجراء الشكلي الآلي الذي يتبع انضمام كل دولة جديدة للاتحاد الأوروبي، والذي يتم بمقتضاه موافقة الدول المنضمة حديثا على تطبيق محتوى الاتفاق الأورو متوسطي المؤسس للشراكة بين الجمهورية التونسية والمجموعة الأوروبية ودولها.

وفي تفاعلهم شدد بعض النواب على ضرورة تقييم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تقييما جديا والتثبت من مدى استفادة الاقتصاد التونسي منها مع ضرورة مراجعتها والنظر خاصة في مواصلة التفاوض بشأن "الأليكا" باعتماد نفس الطرق الكلاسيكية من عدمه.

هذا ودعا بعض النواب الوزارة إلى العمل على التنسيق مع البرلمان في مجال الدبلوماسية الاقتصادية قصد خلق فضاء شراكة جديدة في ظل ولادة أسواق عالمية ضخمة وواعدة جديدة على غرار البلدان الآسيوية والاستفادة من تموقع تونس في الشمال الإفريقي لمزيد تطوير علاقاتها بالدول الإفريقية والمغاربية .

في سياق متصل اعتبر البعض أن المصادقة على بروتوكول يتعلق بانضمام دولة جديدة يعد إجراءا شكليا وهو أمر طبيعي لا يطرح إشكالا، داعين إلى المصادقة على المشروع المنظّم له وذكّروا بالعلاقة التاريخية التي تجمع تونس بيوغوزلافيا سابقا، وقد أكدوا على ضرورة الاستفادة منها خاصة في مجالات الصحة والتعليم والسياحة الشتوية والرقمنة والبيئة، منوهين في الآن ذاته بالعلاقة

الوطيدة بالاتحاد الأوروبي كشريك أساسي على مستوى البحر الأبيض المتوسط وبأهمية المحافظة عليه. ونبه البعض في هذا الصدد إلى وجود تذبذب في نسق المعاملات حسب ما تشير إليه الأرقام مؤكدين على ضرورة المحافظة على التوازن لإرجاع كفة الميزان التجاري التونسي مع السوق الاوروبية.

من جهة أخرى انتقد البعض غياب المرأة كعنصر أساسي ومهم في الرقي بالدبلوماسية الخارجية بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج. كما تطرّقوا إلى وجود بعض المصطلحات الغامضة صلب البرتوكول على غرار "قواعد المنشأ" وطالبوا بتفسيرها. كما تساؤلوا عن إمكانية القيام باتفاقيات ثنائية من الناحية القانونية مع دول الاتحاد الأوروبي بصرف النظر عن الاتفاقية الأم من عدمه.

وتطرّق عدد من النواب إلى بعض المسائل العالقة والمتعلّقة بالتمثيليات في الخارج أو بوضعية التونسيين في الخارج وخاصّة في بعض الدول، مطالبين الوزارة لإيجاد حل لذلك على غرار خلو مدينة بنغازي الليبية من قنصلية تعنى بشؤون الجالية التونسية بها، إضافة إلى مسألة منع الطلبة المرسمين ببعض الدول الأجنبية لمزاولة دراستهم والتوجه لإجراء امتحاناتهم بهذه الدول، كما استفسروا عن ما راج حول مسألة رفع التأشيرة مع العراق ومدى صحة هذا الخبر.

في حين اعتبر بعض الأعضاء، في سياق مختلف، أنه لا توجد جدوى من تنظيم جلسة استماع لوزارة الشؤون الخارجية لمجرد المصادقة على بروتوكول إضافي بهم انضمام دولة للاتحاد الأوروبي، مشيرين أنه كان من الأجدر برمجة جلسة استماع لطرح موضوع النفايات الإيطالية وملف الأموال المجمدة بالخارج داعين إلى تخصيص جلسة في شأنها في أقرب الآجال.

وفي إجابته بيّن السيد كاتب الدولة لدى وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج أن الوزارة تعمل جاهدة على تكريس المساواة والتناصف بتوفير نفس الحظوظ للعنصر النسائي والعنصر الرجالي على حد السواء باعتماد نفس المقاييس الموضوعية في الإنتدابات وفي المرفق الدبلوماسي مستشهدا ببعض الأمثلة الحية كتعيين بعض النساء على رأس البعثات لا سيما في أوروبا، ونوّه بالدور الإيجابي والمتقدم الذي تلعبه المرأة في هذا المجال معتبرا أن الوزارة منسجمة في توجهاتها مع السياسة العامة للحكومة، في إطار تجسيد فعلي لمقتضيات دستور 2014 والتي تقطع نهائيا مع منهجية التمييز والإقصاء بجميع أشكاله وفي مقدمته التمييز المبني على الجنس.

كما أبرز من ناحية أخرى عزم الوزارة على مواصلة نشاطها بشكل عادي على الرغم من الظروف الصحية الاستثنائية وإكراهات انتشار وباء كوفيد 19، من خلال توفير الآليات الإعلامية والتواصل الالكتروني عن بعد لا سيما في ممارسة نشاطها المتميّز في مجلس الأمن.

بالإضافة إلى ذلك أشار أن الحركية في مجال الهجرة نحو كافة أقطار العالم متواصلة على الرغم من الظروف الصحية الاستثنائية والإكراهات التي فرضها انتشار وباء الكورونا مؤكّدا أن تونس بقيت سباقة في المنطقة، كما تحصلت على امتيازات مكنت من تحسين الاقتصاد إلى حد ما وهو ما لا ينفي وجود عجز لا يرتقي لطموحات وتطلعات الوزارة التي ما انفكت تعبر عن ذلك.

كما اعتبر أن سياسة التقييم والمراجعة تقتضي بعث حوار وطني في كل الاختصاصات وبكل موضوعية لخلق قنوات تحاور جديدة والبحث عن أسواق أخرى، ولكن أيضا وخاصة لتقييم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي ما فتئت الوزارة تدافع بشراسة على مصالح تونس معه حسب تعبيره حيث تحتل مرتبة متقدمة كشريك مميز. وأوضح أن الحوارات لازالت متواصلة من خلال تقديم اقتراحات والسعي إلى فرض المعاملة بالمثل رغم وجود العديد من الإكراهات مستشهدا بالتنمية المتضامنة التي يفرض فيها الجانب التونسي أن يكون الربح ثنائيّا أي في الاتجاهين، وأكّد في ذات السياق على وجود شراكات جدية مع فضاءات جديدة على غرار بعض البلدان الآسيوية والعربية .

كما أفاد أن تونس في تواصل جغرافي وتاريخي مع بلدان الجوار سواء مغاربيا أو إفريقيا حيث أنها تحظى بكل التقدير والاحترام كما أنها تتطلع لمزيد دعم الميزانية ليتسنى القيام بالدور المنوط بعهدتها على أكمل وجه.

من جهة أخرى ذكر السيد كاتب الدولة بأنه لا بد أن يكون العمل مع المؤسسة التشريعية تشاركيا بالأساس وذلك من خلال مجموعات الصداقة كفرق تأثير مع لجان البرلمانات الأوروبية.

كما أكّد على مزيد تطوير العلاقات والتفاوض الإيجابي فيما يخص "الأليكا" مع الاتحاد الأوروبي.

وأضاف أنه رغم كون وزارة الشؤون الخارجية تمثل الصف الأمامي للتفاوض إلا أنها تبدي حرصها على الانفتاح الكلي على كل المقترحات البناءة والآليات التي ستؤسس لآفاق جديدة مغايرة لتلك التي عهدتها تونس مع الاتحاد الأوروبي منذ 25 عاما، وأنه من الممكن تلافي الثغرات الموجودة بتكاثف الجهود من أجل تحقيق كل ذلك مع التأكيد على أهمية التواصل وتجسيم الثقة بين مختلف

الأطراف المتداخلة لرسم خط موحد للدبلوماسية الاقتصادية والتشديد على ضرورة إضفاء بعد جديد لأشكال التعاون والتواصل بما يتماشى مع الأوضاع الراهنة، مبرزا حرص الوزارة على إحياء برامج مشاريع التعاون اللامركزي التي لم يتم استيعاب الأرصدة المخصصة لها بالشكل المطلوب.

وفيما يتعلق بمصطلح قواعد المنشأ أوضح السيد مدير عام الشؤون الخارجية أنه لا يمكن قراءة الفصول بمعزل عن الاتفاقية الرئيسية والتي تكون مرفقة ببروتوكولات إضافية وملاحق تخص قواعد المنشأ وهي متعلقة أساسا بالتصريح الديواني الذي تختلف تنصيصاته من دولة لأخرى باعتبارها قواعد مألوفة من الجانب التونسي لا تمثل أي إشكال على الرغم من صياغتها الثقيلة باللغة العربية.

أما في خصوص إمكانية إبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول المنضوية تحت الاتحاد الأوروبي من عدمه، بين أن هذه الاتفاقية تعد اتفاقية تجارية بالأساس وتمثل الحد الأدنى في علاقات تونس مع الاتحاد الأوروبي مما يمكنها من إبرام اتفاقيات مع الدول الأوروبية بمعزل عن الاتفاقية الأم لكن دون النزول تحت الحد الأدنى على حد تعبيره.

III. قرار اللجنة:

وافقت اللجنة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على البروتوكول الإضافي للاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس للشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى، مراعاة لانضمام جمهورية كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي بأغلبية الأعضاء الحاضرين (07). وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه.

رئيسة اللجنة	**مقرّر اللجنة**
سماح دمق	**زياد الهاشمي**